الراشد مترئسا جلسة المجلس أمس

سمو الشيخ جابر المبارك أثناء متابعة الجلسة (تصوير: صالح محمد)

وافق على مرسوم بقانون يسمح للقطاع الخاص بتعمير أراضي الدولة

مجلس الأمة يضع مشكلة الإسكان في ملعب الحكومة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

أحال مجلس الامة على الحكومة مرسوما بقانون بشأن الرعاية السكنية والسماح للقطاع الخاص بتعمير أراضي الدولة بعد مناقشته والتصويت عليه.

وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة المرافق العامة بموافقة 34 عضوا من أصل الحضور وعددهم 48 عضوا فيما رفضه سبعة أعضاء وامتنع سبعة أعضاء عن التصويت عليه.

وأقر مجلس الامة في المداولة الثانية الخطة السنوية 2012/2011 بموافقة 35 عضوا ورفض 5 وامتناع 2.

من جانب آخر وافق المجلس على تأجيل مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة كويتية الى جلسة اليوم.

كما أحال مجلس الامة في جلسته العادية أمس، الى الحكومة مشروع مرسوم بقانون رقم «23» لسنة 2012 بالموافقة على اتفاق تسوية بين حكومتي الكويت والعراق. وجاءت نتيجة التصويت على المرسوم «ويختص بتعويضات الخطوط الجوية الكويتية» بموافقة 46 عضوا من اصل الحضور وعددهم 48 عضوا فيما امتنع عضوان عن التصويت على المرسوم.

واحال المجلس على الحكومة كذلك 14 اتفاقية «متنوعة الاغراض واخرى تختص بالتفاهم العسكري اضافة الى معاهدات الامم المتحدة» بين حكومة الكويت وعدد من الحكومات والمنظمات العربية والاجنبية بعد مناقشتها والتصويت عليها.

وجاءت نتيجة التصويت على تقارير لجنة الشؤون الخارجية بموافقة 39 عضوا من اصل الحضور وعددهم 47 عضوا ورفض عضوين فيما امتنع 6 اعضاء عن التصويت.

كما وافق المجلس على طلب اللجنة سحب ثلاث اتفاقيات مع جامعة الدول العربية من جدول الاعمال لمزيد من الدراسة.

ووافق المجلس على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب نبيل نوري الفضل في قضية جنح صحافة.

وجاءت نتيجة التصويت برفض 11 نائبا من اصل الحضور وعددهم 37 نائبا. كما وافق المجلس على تكليف لجنة شؤون حقوق الانسان البرلمانية بمتابعة آخر مستجدات المعتقلين في غوانتانامو وتقييم الأعمال التي تقوم بها الحكومة لتأمين الافراج عنهم، ووافق المجلس على تحديد مهلة للتكليف مدتها ثلاثة اشهر قابلة للتمديد في حال حاجة اللجنة وطلبها ذلك.

واكد عدد من النواب خلال مناقشة الرسالة الواردة من اللجنة بهذا الشأن ضرورة ان تقوم وزارة الخارجية بتكثيف وتركيز جهودها لتأمين الافراج عن المعتقلين في غوانتانامو.

وتساءلوا عن الاسباب التي «تدفع بالولايات المتحدة الامريكية ومنظمات دولية تعنى بحقوق الانسان بالحديث عن حقوق الانسان في الكويت في حين ان تلك الحقوق غير متوفرة في امريكا وفي غيرها من كثير من الدول».

ورفض المجلس رسالة واردة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد بشأن تكليف اللجنة دراسة موضوعات تتعلق بكل من وزارتي التربية والتعليم العالي، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الامة علي الراشد الجلسة العادية في تمام الساعة التاسعة وتلا الامين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين عن الجلسة من دون اذن او اخطار.

التصويت على المضابط

وانتقل المجلس الى بند التصويت على المضابط ذوات الارقام 1298/1 و1298/ب، 1298، بتواريخ 8 و9 و10 يناير 2013.

د.علي العمير: بالنسبة لجدول الأعمال والبند الأول فيما يتعلق بالمضابط لم تصلنا وسأل هل هذا لخلل متعلق في أن أم باقي الاعضاء ونشيد بجهود الأمانة العامة في هذا الشأن ونأمل ارسالها عن طريق الايميل مباشرة.

علي الراشد: هذه الجلسة التالية التي اقرها المجلس والتي تأخذ عدة كتيبات وتحتاج وقفا لطباعتها، وسنقترح هذا الاقتراح على الامانة.

ناصر المري: جلسة الحالة الأمنية كانت المفترض ان تكون سرية ولكن ليس لها داعي ولم تأخذ الا اسمها ولكن كانت هناك تغطية شاملة للصحافة، وهناك صور سربت وذلك من اعضاء مجلس الامة الذين لم يؤتمنوا على السرية ولا تحترم السرية واسف من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لم يقدم شيئا لأنه كان على يقين أن ما يقال في هذه الجلسة كان سينشر في هذه الجلسة، وكانت الاسرار ستذاع على الملأ واحتمل القذف، واسحب كلامي وأسحب توقيعي على التوصيات المقدمة للنائب الأول وما سواه الوزير أمر جيد.

علي الراشد: ينبغي ان يكون هناك التزام واحترام للسرية وكان هناك وزراء ايضا غير النواب، وكانت كل الجلسات السرية تسرب وانتمنى الالتزام.

احمد المليفي: هذه الاحاديث عن قيد الضابط وليس الجلسة السرية والاخ الرئيس يجب عندما تدلي برأيك ان تنزل الى مقاعد النواب ولا يجب فتح هذا المجال الآن والا نفتح باب ما يستجد من اعمال وتتحدث عن السرية والجلسة الامنية والاتفاقية وغيرها من المواضيع.

علي الراشد: التوصيات ليست سرية ولا يجوز سحب توقيعه منها.

عبدالحميد دشتي: التوسع الذي ذهب اليه ناصر المري واشاراته بوزير الداخلية بعد ان شرف بلقائه وهذا الشرف لم يتح لكل اعضاء المجلس ويتهمنا باتهامات ويطلب سحب اسمه من التوصيات وكل ما جاء في الجلسة السرية لم يتسرب في الصحافة فلماذا يحرج الاخوة النواب وتمدح في الوزير؟!

ناصر المري: اشكر الاخ عبدالحميد دشتي واقول له لا تؤخذ الامور هكذا، ولكن لقاء النائب الاول شرف ولكن لم احظ بهذا الشرف، والابواب مفتوحة لي ولغيري، ولم اقابل الوزير ابدا، ومقابلته حق من حقوقي ولا يعلمني عبدالحميد من اقابل ومن التقي، موافقة على المضبطة.

الرسائل الواردة

انتقل المجلس الى بند الرسائل الواردة:

1 - الرسائل الواردة من رئيس لجنة شؤون حقوق الانسان ودراسة اوضاع غير محددي الجنسية «البدون» يطلب تكليف اللجنة متابعة آخر مستجدات لقضية المحتجزين الكويتيين في غوانتانامو، وتقييم الأعمال التي تقوم بها الحكومة لتأمين الافراج عنهم، ودور سفارة الكويت في واشنطن لتفعيل هذه القضية.

2 - رسالة واردة من رئيس اللجنة التعليمية يطلب موافقة المجلس على تكليف اللجنة ودراسة موضوعات متعلقة بكل من وزارتي التربية والتعليم العالي وتقديم تقرير بشأنهما.

الراشد: هل يوافق المجلس على الرسائل الواردة؟

صالح عاشور: الرسالتان تحتاجان وقفة للمناقشة لان اللجان المختصة تقف على عدة قضايا فلجنة حقوق الانسان تتعلق بمجتجزي غوانتانامو من الممكن توجيه سؤال برلماني لمعرفة الاجراءات والمستجدات ولا تحتاج الى تكليف والأهم من ذلك قضايا حقوق الانسان والخدم والعمال وغيرهما وموضوع البدون هذه قضية يجب ان تكون من اولوياتها فالتشعب في اكثر من موضوع لا يجعل اللجنة تركز على الموضوع الاهم والتركيز على القضايا التي تم تكليف اللجنة بها.

والرسالة الثانية فاليوم الجميع يدرك اهمية التعليم فنقل الكويت من وضع الى وضع آخر يحتاج الى التعليم في كل جوانبه القبول والبعثات والمنشآت التعليمية فلا يعقل مضي 10 سنوات ولم تنفذ جامعة الشدادية، كانت الكلفة 850 مليوناً اليوم تجاوزت 3 مليارات دينار ولم تنفذ هذه قضية مهمة.

كذلك موضوع التعليم الخاص فلابد من وضع ضوابط لرسوم التعليم الخاص الذي وصل الى اكثر من 3000 دينار في الستة في الروضة والابتدائي وعدد الكويتيين الموجودين في التعليم الخاص تجاوز الـ70 الف فمضى ذلك وجود للآلاف تصرف من قبل الاسر على أولادهم في التعليم الخاص، وكذلك مناهج مثل الرياضيات والكيمياء فوصلنا الى المرتبة 58 على مستوى العالم وهذا يعني اننا متخلفون.

د.يوسف الزلزلة: بالنسبة للرسالة الأولى يجب التركيز على قضية مهمة وهي قضية البدون مع وجود لجنة وضعها صاحب السمو لحل هذه المشكلة الانسانية فلا يمكن النظر للانسان بأنه لا يحمل جنسية نحن امام مرأى ومسمع المجتمع الدولي فلا الحكومة ولا المجلس قادران على ايجاد الحل الامثل لتكون قدوة امام العالم، هذا وضع خاطئ ويجب ان يتغير هم اناس لهم انساب من الكويتيين.

الرسالة الثانية فما يحدث الآن والمقياس هو الاقتباس لمادتي الرياضيات والانكليزية في الثانوية فنسبة النجاح فيها لا يتجاوز 20 في المئة فمعنى ذلك ان هناك خطأ، وفي جلستنا مع صاحب السمو كان يؤكد على قضية التعليم ويجب تطويرها، التربية الوطنية لا تدرس في مدارسنا بالصورة الامثل، وطلبتنا لا يعرفون كيف يعبرون عن وجهة نظرهم في حب هذا البلد، وليست هناك رقابة بينة وواضحة من وزارة التعليم على المدارس الخاصة فهم يزيدون رسوم المدارس بصورة بشعة ويجب الا يكون هناك استغلال من قبل المدارس الخاصة للكويتيين.

خالد العدوة: الاهتمام بقضية البدون توليها اللجنة اهتماماً كبيراً كل هذا اللف ومركزون على هذا الجانب ونعرف ابعاد القضية.

فيصل الدويسان: بخصوص لجنة حقوق الانسان، فأبناؤنا في غوانتانامو قضية مهمة جداً فلا يوجد اكثر انتقاد سجن غوانتانامو من الامريكان انفسهم، وهناك مظاهرات خرج بها الامريكان ضد هذا السجن، فهناك خطوات عالمية، واريد من اللجنة البرلمانية ان تركز جهودها على ما يحدث في الكويت، فهناك تعديات من الداخلية على كثير من المقيمين وتلفيق جرائم لهم وابعادهم وهؤلاء سيكونون اعداء الكويت فبدلا من كسب الاصدقاء نكسب الاعداء!!.

فمن للمقيم على ارض الكويت والذي يهان على ارض الكويت، فمسؤولو الداخلية يقولون لا نريد اشغال القضاء بقضايا كثيرة فنضطر الى ترحيلهم، هناك قضايا تلفيق للمقيمين ووضع المخدرات في سياراتهم، صورة الكويت في المحافل الدولية يجب ان نهتم بها، بيضوا وجه الكويت الحضاري في المحافل العالمية، وزارة الداخلية تحتاج الى عين الرقابة الحقيقية في مثل هذه القضايا.

خليل الصالح: أكتفي.

احمد المليفي: يجب على اللجنة ان تحدد موعداً اقصاه 3 اشهر لاعداد تقريرها حول موضوع غوانتانامو، فقضية حقوق الانسان على القضية الاهم ولكن يجب على الشعب الكويتي والمجتمع الكويتي التحرك للافراج عن معتقلينا في غوانتانامو في ظل العبث الامريكي والظلم الامريكي، واخاطب وزير الخارجية الامريكي وعلى المرحلة في الكويت ان تنشئ هيئة تأهيل لاستلام المعتقلين وتأهيلهم فندعم اخواننا في اللجنة وندعم تحركاتهم لأن قضية كويتي واحد تهمنا ويجب التحرك معه.

عادل الجارالله: القضية الامنية هي الاساس فما يقارب 68 في المئة من الجريمة من الاحداث فإذن القضية التعليمية يجب الاهتمام بجانبيها الى القضية الامنية، ولماذا يمنع الكويتيون من التدريس في الجامعة، جامعة التعليم التطبيقي انشئت لـ600 شخص الآن بها 10 آلاف شخص، وذلك منذ 30 سنة ارجو من وزير التربية حسم هذا الموضوع والاهتمام بالمؤسسات التعليمية.

عبدالحميد دشتي: اتعجب من رسالة حقوق الانسان فلترجع الى المضابط السابقة وانظروا الى اين انتهت واستكملوا الاجراء فما في حكومة حرمت الملايين ما دفعت الكويت وهناك من تاجر بهذه القضية واحتجاز معتقلينا، ونعتب على الولايات المتحدة التي تتشدق بالدفاع عن حقوق الإنسان، واوباما في اول خطاب وعد باغلاق هذا المعتقل ولم يحدث شيء ينبغي التحرك الجدي لاطلاق سراح ابنائنا.

يجب حصر كل الملاحظات التي ابداها النواب عن الجانب التعليمي وتحصر في طلب محدد ونقدم طلب عقد جلسة خاصة لاعادة النظر في السياسة التعليمية ككل ويأتي الوزير برؤية شاملة حول المناهج والمنشآت والجامعات وكل شيء وحتى ندلي بدلونا نحن الآخرون ونخرج توصيات وخارطة طريق للتعليم.

الراشد: هل يوافق المجلس على الرسالة الأولى؟

موافقة عامة بعد تحديد 3 اشهر مهلة للجنة.

الراشد: هل يوافق المجلس على الرسالة الثانية؟

نايف الحجرف: ما ورد في الرسالة مهم جداً ولكن كثيرة ومتشعبة وتحتاج الكثير من الجهد فأرجو تحديد موضوع او موضوعين على ان توافق اللجنة بهما ومن ثم ننتقل الى الموضوع التالي فأرجو تحديد مواضيع معينة ليتم التركيز عليها، وورد في الرسالة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وهذه المؤسسة لا تخضع تحت اشراف وزير التعليم فما ينبغي مناقشتها.

عبدالله عبدالصمد

- الراشد: التزام السرية أدبي وعلى الأعضاء احترامه ولا يجوز شطب اسم المري من التوصيات لأنها كانت علنية
- المري: سرية جلسة الحالة الأمنية كانت على الورق والصحافة غطتها كاملة.. وأسحب كلامي وتوقيعي على التوصيات
- التميمي: لا يعقل توزيع تقرير أثناء الجلسة وطلب الموافقة عليه.. هذا سلق مرفوض للقوانين
- عبدالصمد: حق التقاضي مكفول فكيف تتصدى اللجنة التشريعية لحق الناس من دون توضيح أسباب الكيدية
- الصانع: حريصون على وضع معيار لموضوع الكيدية وسنتدارك قضية إبراز الأسباب في المرات القادمة
- المطوع: يجب دعم القطاع الخاص للقيام بمشاريع الإسكان بتحرير الأراضي وتسليمها له

نقوم بتطبيق القانون على المخالفين

وزير الإعلام: الحكومة حريصة على الحريات الإعلامية ودعمها

أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود حرص الحكومة على ضمان الحريات الاعلامية ودعمها وتطبيق القانون بشأن المخالفين.

وقال الوزير الحمود في رده على سؤال للنائب احمد المليفي عن اغلاق احدى القنوات القضائية اخيرا ان «الحكومة حريصة على ضمان الحريات الاعلامية ودعمها اضافة الى تطبيق القانون» بشأن المخالفين.

بدوره قال مقدم السؤال النائب احمد المليفي امام المجلس «نريد ان يطبق القانون على الافراد والمؤسسات المخالفة لكن كنا نريد التحقق من قانونية الاجراءات وعدم وجود توجه لكبت الحريات».

واضاف المليفي ان «فكرة المنع والحجز عفا عليها الزمن والوزير ابلغني ان هناك قضية في المحكمة وتأكدنا من اجابته بعدم وجود نهج في التضييق على الحريات المسؤولة».

واشاد في الوقت ذاته بالرد الذي بعثه الوزير الشيخ سلمان اليه «كتابة» وقول الوزير ان «الحرية لا تمس ولكن يجب اعطاء الحرية مساحة مع مسؤولية».

الشيخ سلمان الحمود متحدثاً